الإرهاب الحوثي يواصل اعتقال 500 مواطن بتهمة رفع العلم

ص 3

إيجاز

صحيفة اسبوعية تصدر عن شبكة إيجاز الاخبارية

www.ejaznetwork.com | العدد (66) | الإثنين 7 أكتوبر 2024م

مخطط حوثنة الشركات الوطنية يمتد إلى «كمران»

اللواء الزبيدي:

ص 2

الإرهاب الحوثي قي خطوط الملاحة سيتواصل «تحت أي مبرر»

على غرار حزب الله

ص 5

إستراتيجية أمريكية جديدة لاستهداف قادة الحوثيين

فيكتوربوت

ص 5

تاجر الموت يعود إلى تجارة الأسلحة من بوابة الحوثيين

اللواء الزُبيدي: مليشيا الحوثي ستواصل إرهابها في خطوط الملاحة «تحت أي مبرر»

استقبل عضو مجلس القيادة الرئاسي، اللواء عيدروس قاسم الزُبيدي، اليوم الإثنين، السفير الفرنسية لدى اليمن، كاثرين قرم كمون، لبحث العلاقات الثنائية، وسبل تعزيزها لخدمة مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

ابوظبي - سبأنت

وناقش اللقاء، مستجدات الأوضاع السياسية والإنسانية في اليمن، وما آلت إليه الأوضاع في ظل استمرار تصعيد مليشيات الحوثي واستهدافها لخطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن.

وجدد اللواء الزُبيدي، التأكيد على أهمية تنسيق المواقف المشتركة بين اليمن والبلدان الشقيقة والصديقة، بما يضمن إيجاد موقف موحد واستراتيجية شاملة لإنهاء الصراع وإحلال السلام في بلادنا والمنطقة.

كما أكد الزُبيدي في السياق، استحالة الوصول إلى سلام مستدام في بلادنا في ظل التصعيد الذي تنتهجه المليشيات الحوثية في البر والبحر..مشيرًا إلى أن المليشيات الإرهابية ستواصل إرهابها في خطوط الملاحة الدولية تحت أي مبرر، كونها جماعة قائمة على العنف والدمار ولا تؤمن بالسلام.

وتطرق اللقاء، إلى مجمل المشاريع والتدخلات الإنسانية المنفذة من قبل الحكومة الفرنسية في عموم المحافظات المحررة، وفي هذا الخصوص، عبّر الزُبيدي عن تطلعه لتكثيف الحكومة الفرنسية دعمها الإنساني لبلادنا للتخفيف من المعاناة التي يعيشها الشعب اليمني جراء الحرب والحصار الذي تفرضه المليشيات الحوثية.

من جانبها، جددت سفيرة فرنسا، موقف حكومة بلادها الداعم لمجلس القيادة الرئاسي، وللجهود المبذولة من قبل الدول الشقيقة والصديقة لحماية المصالح الدولية في ممرات الملاحة الدولية ودعم جهود إحلال السلام.

تنسيق يمني مع التحالف الإسلامي في مكافحة الإرهاب

بحث وزير الدفاع الفريق الركن محسن الداعري، اليوم، مع امين التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب اللواء طيار ركن محمد المفيدي، تعزيز التعاون المشترك بين اليمن والتحالف.

واكد وزير الدفاع خلال زيارته، اليوم، الى مقر التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب بالعاصمة السعودية الرياض، على أهمية وجود هذا التحالف لمحاربة الإرهاب الذي عانت وما زالت تعاني منه كثير من البلدان بينها اليمن.

واستمع وزير الدفاع، الى شرح موجز عن جهود التحالف في محاربة الإرهاب في المجالات الفكرية والإعلامية والعسكرية ومحاربة تمويل الإرهاب، والدور الذي يقوم به لتنسيق جهود الدول الأعضاء في التحالف.

ولفت الفريق الداعري، إلى الدور المحوري الذي يقوم عليه التحالف الإسلامي لخدمة مصالح الدول الأعضاء في محاربة الإرهاب بمختلف أشكاله وصوره..مشيداً بالدور الريادي الذي تقوم به المملكة العربية السعودية الشقيقة وقيادتها الحكيمة من خلال إنشاء هذا التحالف ودعمه ليكون له إسهامات فاعلة في مكافحة الإرهاب واجتثاثه وتجفيف منابعه.

من جهته أوضح اللواء المغيدي، أن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب يمثل منظومة متكاملة تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، إضافة إلى ارتكازه على قيم الشرعية، والاستقلالية، والتنسيق، والمشاركة، والسعي إلى ضمان جعل جميع أعمال وجهود دول التحالف في محاربة الإرهاب متوافقة مع الأنظمة والأعراف والقوانين الدولية.

حقوق الانسان: ميليشيا الحوثي تواصل اختطاف 70 موظفاً منذ 120 يوما

عدن - سبأنت

جددت وزارة حقوق الإنسان، إدانتها وبشدة استمرار اختطاف واخفاء أكثر من ٧٠ موظفاً وناشطاً بينهم ٥ نساء منذ مطلع يونيو ٢٠٢٤ في سجون ومعتقلات ميليشيا الحوثي الإرهابية .

وذكر بيان صادر عن الوزارة، تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه، أن المختطفين الذين بينهم ١٩ من موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية مازالوا حتى اللحظة مخفيين قسراً ولم يستطع أهاليهم معرفة أماكن احتجازهم أو حالاتهم الصحية في أقبية المليشيات الحوثية الإرهابية وذلك في انتهاك صارخ لحقهم في الحياة والحرية والأمن الشخصي.

وأشار البيان، إلى أن هذه الجريمة ومعاناة أسر الضحايا المختطفين بعد مرور ١٢٠ يوما، تؤكد

السجل الاسود لمليشيات الحوثية الإرهابية في التعامل مع المجتمع المدني والعمل الانساني بما فيها موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية دون الاكتراث لكل المناشدات الدولية للأمين العام للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

واوضح البيان، ان المتابعات التي تقوم بها الوزارة توكد أن المحتجزين والمختطفين في سجون سرية يتعرضون لصنوف من التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة واللا إنسانية لإجبارهم على الأدلاء بأقوال واعترافات تدينهم..لافتاً إلى الحملة الإعلامية التي رافقت حملة الاختطافات بالترويج عبر منابرها الإعلامية لمعلومات مضللة تتهمهم بأنهم جواسيس عملاء لصالح امريكا وإسرائيل وجهات خارجية أخرى مما يشوه صورة العمل الانساني ويحط من ادوارهم الانسانية أمام أسرهم باستهداف المعتقدات والقيم الاجتماعية.

واضاف البيان «أن هذه الممارسات غير القانونية تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، التي تحمي حقوق المدنيين في النزاعات المسلحة كما تمثل انتهاكًا صارخًا للإعلان العالمي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وتشكل انتهاكًا جسيماً وخطيراً وتعتبر جرائم ضد الإنسانية، ومنها جريمة إعاقة وصول المساعدات الإنسانية، تستوجب تلك الممارسات مساءلة مرتكبيها أمام المحاكم الدولية.

واعتبر البيان تجاهل الميليشيات الحوثية لمناشدات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وتباهيها بتلك الانتهاكات تأكيد لما كانت تذهب له الوزارة بشأن عدم اكتراث الميليشيات بالمجتمع الدولي والمبعوث الأممي الخاص إلى اليمن .

وبهذا الشأن جدد البيان دعوة الوزارة للمجتمع الدولي إلى سرعة التحرك لاتخاذ قرارات رادعة وتوصيف حقيقي لإرهابية هذه الجماعة وضم اسماء القيادات التي تقوم بهذه الأعمال إلى قائمة العقوبات، بحيث يكون هذا التحرك بمثابة قوة ضغط رادعة لإنقاذ حياة المختطفين وحمايتهم مما تقوم به هذه المليشيات.

واهابت الوزارة بوسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية الوطنية والاقليمية والدولية، تسليط الضوء على هذه الانتهاكات والجرائم التي استهدفت كل الحقوق والحريات الإنسانية، مطالبة بتضافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المختطفين وضمان محاسبة جميع المسؤولين عن هذه الجرائم.

الخزانة الأميركية تدرج رجل أعمال يمني و9 من شركاته على قائمة العقوبات

أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية، رجل أعمال يمني وتسع من شركاته في قائمة العقوبات، لدعمهم وتمويلهم حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس).

وشملت العقوبات حميد عبدالله الأحمر وتسع من شركاته، والفلسطيني ماجد الزير والنمساوي عادل سعدالدين دوغمان، والأردني محمد محمود عوض حنون، إلى جانب مؤسسة وهمية.

وقالت الخزانة إن هؤلاء الأشخاص لعبوا أدوارًا حاسمة في جمع الأموال الخارجية لحماس، تحت غطاء العمل الخيري.

ووصفت الخزانة الأميركية الأحمر بأحد أبرز المؤيدين الدوليين القدامى لحماس وعضو رئيسي في محفظة استثماراتها السرية.

وجاء في تعريفها له، «مواطن يمني يعيش في تركيا، وهو أحد أبرز المؤيدين الدوليين لحماس، وعضو رئيسي في محفظة استثمارات حماس السرية، التي كانت تدير في ذروتها أصولًا بقيمة ٥٠٠ مليون دولار مكنت قادة حماس من العيش في رفاهية خارج الأراضي الفلسطينية.»

وأضافت، منذ ٢٠١٣ على الأقل، كان الأحمر أيضًا رئيسًا لمؤسسة القدس الدولية الخيرية التابعة لحماس ومقرها لبنان، والتي أدرجها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ لكونها خاضعة لسيطرة حماس.

وأوضحت أنه تم تصنيف الأحمر بموجب الأمر التنفيذي ١٣٢٢٤، المعدل، لمساعدته ماديًا أو رعايته أو توفير الدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي أو السلع أو الخدمات لحماس أو دعمها.

كما تم تصنيفه بموجب الأمر التنفيذي ١٣٢٢٤، المعدل، لمساعدته ماديًا أو رعايته أو توفير الدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي أو السلع أو الخدمات لمؤسسة القدس الدولية أو دعمها.

وقامت OFAC بتعيين الكيانات التسعة التالية بموجب الأمر التنفيذي ١٣٢٢٤، المعدل، لكونها مملوكة أو خاضعة لسيطرة أو موجهة من قبل الأحمر بشكل مباشر أو غير مباشر:

-مجموعة الأحمر التجارية ، ومقرها اليمن.
-شركة الأحمر لتوريد وتوزيع الزيوت، ومقرها اليمن.
-Sama International Media, based in Yemen.
-مؤسسة السلام للتجارة والتوكيلات العامة، مقرها اليمن.
-شركة سابا للتجارة والاستثمار SRO، ومقرها في جمهورية التشيك.
-شركة سبأفون الدولية ش.م.ل (أوفشور)، ومقرها لبنان.
-Sabaturk Dis Ticaret Anonim Sirketi ، ومقره في تركيا.
-Vivid Enerji Yatirimlari Anonim Sirketi ، ومقرها في تركيا.
-محفظة Investrade Yonetimi Anonim Sirketi، ومقرها في تركيا.

المليشيا تشرع في تفكيك وإسقاط الشركة لصالح كيانات مفرخة

مخطط حوثنة الشركات الوطنية يمتد إلى «كمران»

حذّرت الحكومة اليمنية من محاولات مليشيا الحوثي، المدعومة من إيران، للسيطرة على أصول وأرصدة «شركة كمران للصناعة والاستثمار» عبر اجتماع غير قانوني لما يسمى «الجمعية العمومية».
وقال وزير الإعلام والثقافة والسياحة، معمر الإرياني، إن الحوثيين يسعون إلى تحويل إيرادات «كمران»، التي تعد من أبرز الشركات الوطنية وأحد أهم مصادر تمويل الخزينة العامة للدولة، إلى دعم أنشطة تجارية غير مشروعة، بما في ذلك غسيل الأموال.

إيجاز .. متابعات

وأضاف أن هذه التحركات تهدد الشركة بالتعرض للعقوبات الاقتصادية الدولية، حيث إن الميليشيا مصنفة كجماعة إرهابية من قبل المجتمع== الدولي.
وأشار الوزير إلى أن الاجتماع الذي عقد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ يفتقر إلى الشرعية القانونية، إذ انعقد بدون النصاب القانوني اللازم، وبغياب أغلبية المساهمين، كما تم بشكل أحادي دون دعوة مجلس الإدارة.
وأضاف أن الحوثيين استغلوا الاجتماع لتصعيد عدد من قياداتهم إلى مجلس الإدارة، من خارج قائمة المساهمين، بهدف اختطاف القرار الإداري للشركة.

وشركة «كمران» أولى الشركات الوطنية في مجال تصنيع السجائر تأسست عام ١٩٦٣، وعلى مدى ٦ عقود، نجحت في الحفاظ على سمعتها التجارية محليًا وإقليميًا، وكانت تشكل جزءًا مهمًا من الاقتصاد الوطني.
ومنذ انقلاب الميليشيا الحوثية، حرصت الحكومة على استمرار عمل الشركة، بعيدًا عن التجاذبات السياسية، للحفاظ على مصدر الإيرادات الهام الذي تدعمه.
وقال الإرياني إن مليشيا الحوثي، خاصة بعد إعادة فتح ميناء الحديدة، عمدت إلى استغلال سمعة الشركة ونشاطها التجاري لبناء علاقات غير شرعية مع بنوك ومؤسسات مالية، كما أوقفت تصدير منتجات الشركة إلى المحافظات المحررة بهدف تجفيف الموارد ا لما لية للحكومة الشرعية، وإفساح المجال لهوامير التهريب وتزوير السجائر، ما يزيد من المخاطر القانونية والتجارية على الشركة.
وأكد الوزير أن الميليشيا سعت إلى مصادرة أصول الشركة، بما في ذلك عقاراتها وأراضيها، باستخدام الترهيب والضغط على المساهمين لتغيير الهيكل الإداري لصالح قياداتهم، منوها إلى أن الهدف النهائي للحوثيين هو «حوثنة الشركة» بالكامل أو إسقاطها لصالح شركات جديدة أسسوها لاستبدالها، بالإضافة إلى إقامة مصانع مستقبلية خاصة بهم تعمل في تهريب السجائر والتزوير.
وأكّد الإرياني أن هذه الممارسات ليست حالة فردية، بل تأتي ضمن استراتيجية حوثية لتجريف القطاعين العام والخاص في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، مشيرا إلى أن الميليشيا تستهدف الشركات الوطنية الكبرى والبيوت التجارية بهدف السيطرة الكلية على الاقتصاد، في وقت يعاني فيه اليمن من أوضاع اقتصادية وإنسانية متردية.
ودعا الإرياني المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى اتخاذ موقف صارم تجاه استهداف الحوثيين المنهجي للشركات الوطنية ورؤوس الأموال التي ظلت صامدة رغم التحديات، مشددا على أن استمرار هذه الممارسات يهدد بانهيار الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ويزيد من المعاناة الإنسانية.
وطالب بالشروع الفوري في تصنيف الميليشيا الحوثية كمنظمة إرهابية عالمية وملاحقة قياداتها دوليًا، لضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

انهيار قياسي للريال جراء استمرار المليشيا في التلاعب بالاقتصاد

تراجع الريال اليمني، أمس الأحد، إلى مستويات قياسية مقابل العملات الأجنبية، في مؤشر يكشف خرق المليشيا وهوامير الفساد الموالية لها، للهدنة الاقتصادية التي تم الاتفاق عليها مؤخرا.. ووفقاً لمصادر مصرفية لـ«إيجاز»، فقد سجل الريال اليمني، أمس الأحد، 1939 لبيع الدولار الواحد، مقارنة مع 1933، في التعاملات الصباحية في ذات اليوم، فيها بلغ سعره أمام الريال السعودي 507.

إيجاز متابعات

الانهيار الذي وصل إليه سعر الريال اليمني، لم يشهده من قبل، وسط تحذيرات خبراء الاقتصاد من تفاقم الوضع المعيشي في البلاد، التي تعاني من أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وفقاً للأمم المتحدة.

ويقول خبراء في تصريحات لشبكة «العين الإخبارية»، إن مواصلة استخدام آلية العرض والطلب دون ضوابط واتخاذ سياسات مالية جديدة، سيؤدي إلى استمرار انهيار سعر صرف العملة المحلية، إذ أن اعتماد نظام التعويم الحر في تحديد سعر الصرف يُعد قفزة إلى المجهول، كما يصف الخبراء.

أهمية «الحياد المالي»
من جهته يرى الخبير الاقتصادي اليمني فارس النجار، أن هناك أهمية كبيرة لتطبيق الحياد المالي في اليمن، حيث سيساهم في الكثير من المعالجات الاقتصادية، والعمل على ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية، في الوقت الذي تواجه تطبيقه -كما يشير النجار- تحديات كبيرة، أبرزها الانقسام النقدي الذي قامت به مليشيات الحوثي الإرهابية.
ويضيف النجار لـ«العين الإخبارية «، أن الحياد المالي يقصد به اتخاذ قرارات وإصدار قوانين متعلقة بالسياسة المالية والنقدية في البلاد، مثل موضوع الانفاق الحكومي والضرائب الجمركية، وإدارة الدين العام المتعلق بأذون الخزانة وسندات الحكومة وإصداره، تكون هذه القرارات معزولة تماما عن أي تأثيرات سياسية مباشرة.
ويشير النجار إلى أن تلك القرارات الاقتصادية، ستكون بالأساس قرارات مبنية على أسس علمية ومنطقية وتحليلية بحتة.

بمعنى أنها تبتعد تماماً عن أي تدخلات سياسية من قبل مليشيات الحوثي بدرجة رئيسية، التي قامت بتوظيف السياسة المالية والنقدية وسيطرتها بقوة السلاح على مؤسسات الدولة، لخدمة أجندتها وحربها ضد اليمنيين، وصاغت الكثير من القوانين التي أضرّت بالقطاعين المالي والمصرفي في اليمن.

تحديات
بحسب النجار، الحكومة سوف تواجه صعوبات كبيرة في تنفيذ نظام الحياد المالي في اليمن بالوقت الراهن، خاصة وأن مليشيات الحوثي غير جديرة بتخفيف معاناة المواطنين بسبب الانقسام النقدي والانهيار الاقتصادي.
ويتابع الخبير الاقتصادي، قائلاً: «إذا تم تطبيق نظام الحياد المصرفي في اليمن وتم إدارته بحيادية سيكون هناك بنك مركزي واحد وهو الرئيسي في عدن، وأكثر قدرة على التحكم بسعر صرف العملة الوطنية وأدواتها، ومعدل سعر الفائدة والتدخلات في السوق، كل ذلك سيتم بمعزل عن التدخلات السياسية».
كما أن الحكومة بحاجة إلا إصلاحات واسعة في البنك المركزي اليمني، وإلغاء الانقسام النقدي الذي قامت به مليشيات الحوثي، القائم على المناطقية، وإعادة هيكلة النظام المالي في اليمن، وإعادة تقنين القوانين المرتبطة بتنظيم النظام المالي في عموم البلاد، بحسب فارس.

الحوثي يعزز الاقتصاد المناطقي
خلال السنوات الماضية، قام الحوثيون باتخاذ قرارات وقوانين اقتصادية من أجل تعزيز نفوذهم المالي، وأسقطوا عليها الطابع الديني كما حدث مع ما أسموه «قانون منع التعاملات الربوية»، أو الطابع المناطقي كما حصل من انقسام نقدي وجمركي في البلاد.
إلا أنه في حال تم تطبيق نظام الحياد المالي وتحققت أهدافه، سوف يساعد في تحقيق الاستقرار بقيمة سعر صرف الريال اليمني، وسيعمل على تقليل التضخم، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلاد، والذي فاقمته مليشيات الحوثي منذ انقلابها على الدولة.
كما سوف يساهم في تعزيز القطاع الخاص، وسيعمل على توفير بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية، بدلا من عزوف رجال المال لخارج اليمن بسبب الوضع الاقتصادي ومضايقات الحوثيين لهم.

ويؤكد النجار أن الانقسام النقدي الذي فرضته المليشيات، وسياستها المالية الظالمة التي تمارسها بحق القطاع المصرفي والبنوك في مناطق سيطرتها، يجعل الموارد تتناثر ووجود إشكاليات في رفع كفاءة تحصيل الإيرادات وزيادة التهرب الضريبي والجمركي، والتي انعكست جميعها بزيادة الأعباء على حياة المواطن اليمني.

المتهمون برفع العلم الوطني..

500 معتقل في سجون الإرهاب الحوثي

كشفت منظمة تعنى بالحقوق والحريات، ان مليشيات الحوثي اعتقلت نحو 500 مدني، في مناطق سيطرتها، من بينهم نحو 40 صحفيًا وكاتبًا، على خلفية نشاطهم على مواقع التواصل الاجتماعي والاحتفال بالأعياد الوطنية. وعبرت منظمة هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية، في بيان صحفي عن قلقها البالغ «إزاء موجة الاعتقالات العشوائية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها جماعة الحوثي خلال الأيام الماضية»،

مؤكدة ان الانتهاكات لم تقتصر على الاعتقالات، «بل تعدت ذلك إلى اقتحام المنازل، وترويع الأسر والأطفال، وشهدت الحملة اعتداءات جسدية عنيفة على المواطنين في الشوارع من قبل أفراد الجماعة الذين تم نشرهم بزي مدني وهم يحملون هراوات لضرب المارة بعد أن فرضت ما يشبه حظر التجول في عموم مناطق سيطرتها مساء ٢٥ – ٢٦ سبتمبر.

وأشارت المنظمة ان هذه الانتهاكات والاعتقالات «سبقها حملة تحريض ممنهجة قام بها قيادتا الجماعة والقنوات التابعة لهم، ضد المواطنين، في عملية تخويف وإرهاب للمدنيين في مناطق سيطرتهم».

وأدانت المنظمة «اعتقال الصحفيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان» معبرة «إن هذا السلوك القمعي يعد انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة دوليًا بما في ذلك حق حرية الصحافة والفكر والتعبير الذي تكفله القوانين المحلية والدولية، ومن بين هذه المواثيق يأتي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على إن حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان، وذلك في المادة ١٩، "إن حرية الإعلام والوصول إلى المعلومات تغذي الهدف الإنمائي الأوسع المتمثل في تمكين الناس".

وبحسب الرصد الذي أجرته المنظمة اعتقلت جماعة الحوثي «أكثر من ٤٣٣ مدنيا في ١٠ محافظات يمنية حتى مساء ٢٧ أيلول/سبتمبر، وذلك من خلال البلاغات التي نُشرت على مواقع التواصل الإجتماعي من قبل أهالي المعتقلين، حيث كان من ضمن المعتقلين الكاتب الصحفي محمد المياحي، و الصحفي محمد الصهباني، وعبدالرحمن دغار، و فؤاد النهاري، أحمد صالح الجبلي، محمد الخطيب، بالإضافة لصحفيين وكتاب آخرين، والذين تم اعتقالهم بناء على كتاباتهم في صفحاتهم على فيسبوك، والذي سرعان ما تم حذف تلك الصفحات بعد اعتقالهم فورًا».

وبحسب الإحصائيات للمعتقلين، فقد كانت النسبة الأكبر من حالات الإعتقال في محافظة إب وسط اليمن بـ ١٧٩ حالة، من ثم العاصمة صنعاء بـ ١١٢ حالة، ثم محافظة ذمار بـ ٥٦ حالة، ومحافظة الحديدة غرب اليمن بـ ٣٧ حالة، ثم محافظة تعز خامساً بعدد ١٣ حالة، تليها محافظة المحويت ب ١٢ حالة، ثم محافظة عمران ٨ حالات، ثم محافظتي البيضاء وحجة ٦ حالات في كل منهما، وأخيراً حالتين في محافظة الضالع»، وقد اشتملت حالات الاعتقال على سياسيين ووجاهات قبلية وعدد من المحامين والصحفيين والكتاب، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ، كذلك عدد طلاب الجامعات، ومعلمي مدارس.

ودعت المنظمة في بيانها، «المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية إلى اتخاذ موقف حازم تجاه هذه الانتهاكات، والضغط على جماعة الحوثي لوقف الحملة القمعية والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين، وضمان حماية حقوق المواطنين وحرية التعبير»، مؤكدة «إن الاستمرار في هذه السياسات القمعية سيزيد من معاناة الشعب اليمني ويعمق من الأزمة الإنسانية التي تعصف بالبلاد يتعين على المجتمع الدولي التحرك بشكل عاجل لضمان حماية المدنيين ووقف الاعتداءات على الحريات والحقوق الأساسية في اليمن.

المليشاوي عبدالقادر المرتضى..

سجل أسود في إرهاب الصحفيين داخل المعتقل وخارجه

هدد القيادي الحوثي البارز ومسؤول ملف الأسرى لدى الميليشيا، عبدالقادر المرتضى، الجمعة، الصحفي فتحي بن لزرق، بالتصفية، في حال جرى اغتيال قيادات حوثية بصنعاء.

وكان بن لزرق نشر منشورا على حسابه في منصة إكس، تعقيباً على غارات أمريكية شهدتها محافظات واقعة تحت سيطرة الميليشيا، وقال: «نريد غارات جوية تستهدف القيادات الحوثية ومساكنهم بعيداً عن أطفالهم، أما قصف المنشآت الحيوية والمطارات والموانئ ومقدرات الشعب اليمني لن يؤيدكم فيه أحد».

وأضاف: «كفاية مسرحيات وضحك على الذقون..!».

وردا عليه، قال القيادي الحوثي ==: «قتل القيادات الوطنية من قبل الأمريكي والبريطاني والإسرائيلي لن يحميك يابن لزرق في عدن، بل أخشى أن تحتاج الى صفيحتين للحماية بدلاً من صفيحة واحدة، وقفلين أيضاً بدلاً من قفل واحد». وفق تعبيره.

وبن لزرق هو الصحفي المعروف، ناشر صحيفة وموقع وإذاعة «عدن الغد»، ومقرها في العاصمة المؤقتة عدن

يذكر أن للمرتضى تاريخ سيئ في التعامل مع الصحافيين، وفي شهادات لهم نشرتها وسائل إعلام عقب الإفراج عنهم أبريل ٢٠٢٣، أكد الصحفيون المفرج عنهم من سجون الميليشيا تعرضهم للضرب والاعتداء المباشر من قبل المرتضى، في سجن الأمن المركزي الواقع تحت إدارته في صنعاء.

وفي تصريحات نشرت عقب خروجه، وصف الصحفي توفيق المنصوري، المرتضى «بمدمن التعذيب»، مشيرا إلى أنه «في ٢٠ أغسطس ٢٠٢٢ اعتدى علي عبدالقادر المرتضى بنفسه»، وأضاف مشيراً إلى شج في جبينه: «هذا أثر اعتدائه عليّ».
وأضاف أن «عبدالقادر المرتضى يمارس التعذيب الممنهج بحق المختطفين بشكل يومي، هو مريض تعذيب، مدمن تعذيب، لا يستطيع أن يعيش بدون ممارسة التعذيب كل يوم».
ودعا الصحفي المنصوري المجتمع الدولي إلى إدراج عبدالقادر المرتضى في قائمة الإرهاب، مشيراً إلى أنه يسرق ٩٠ بالمئة من الأموال التي تحول للمختطفين من قبل أهاليهم ويتركهم في السجون عرضة للجوع والمرض.

الخزانة الأمريكية..

عقوبات جديدة على كيانات متورطة في تسليح للحوثيين

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية إدراج فرد وثلاث شركات وكيان وسفينتين على قائمة العقوبات، بتهمة تسهيل شراء وتهريب الأسلحة لجماعة الحوثيين في اليمن.
العقوبات استهدفت عملاء وموردين رئيسيين في إيران والصين، يُعتقد أنهم قاموا بتوفير مكونات أساسية لصناعة الصواريخ والطائرات المسيرة التي يستخدمها الحوثيون.
ومن بين المستهدفين حسن أحمد حسن محمد الكحلاني (حسن الكحلاني) مقيم في إيران، لقيامه بتنسيق وإخفاء ونقل المساعدات الإيرانية القاتلة للحوثيين.

وشملت العقوبات شركات شنتشن بوي للاستيراد والتصدير، شنتشن جينجهون للإلكترونيات، وشنتشن ريون للتكنولوجيا، إضافة إلى شركة جيميني مارين المحدودة.
كما شملت العقوبات سفينتين تحملان اسم «إيزومو» و«فرونزي» والمتورطتين في شحنات غير مشروعة لصالح المسؤول المالي الحوثي سعيد الجمل، الذي ينسق مع شبكات في إيران لتأمين احتياجات الحوثيين العسكرية.

وأكدت وزارة الخزانة في بيانها أن هذه الخطوة تؤكد التزام الولايات المتحدة بمواصلة الضغط على شبكات تمويل الحوثيين وأذرعهم العسكرية، لشل قدرتهم على الحصول على الأسلحة التي تهدد الاستقرار في المنطقة.
ومنذ مطلع العام الجاري أصدرت الخزانة الأمريكية سلسلة من العقوبات التي تستهدف الدعم الإيراني للحوثيين، تقول إنه يمر عبر شبكة واسعة يقودها سعيد الجمل، وطالت هذه العقوبات أفراداً ومؤسسات مالية وشركات ملاحة بحرية وسفنا، ولا معلومات دقيقة عن ما خلفته من تأثير على الجماعة.

المليشيا الحوثية تكرم المتورط في جريمة «الجفرة» برداع

في استمرار لنهج جماعة الحوثي بتكريم المتورطين في الجرائم ضد المدنيين، أقدمت الجماعة على تعيين أبوحسين العربجي، المتهم الأول بالمسؤولية عن جريمة تفجير منازل المدنيين بحي الحفرة في مدينة رداع بمحافظة البيضاء، قائداً للمنطقة العسكرية الثانية، مع ترقيته إلى رتبة لواء، دون أي اعتبار لمطالب أهالي الضحايا بمحاكمته.
تأتي هذه الخطوة في سياق سلسلة من التعيينات التي يفرضها الحوثيون لتعزيز سيطرتهم، حيث دأبوا منذ سنوات على مكافأة المتورطين في الانتهاكات، وتثبيتهم في مواقع السلطة بدلاً من تقديمهم للعدالة.
وقد أثار هذا القرار الحوثي موجة استياء واسعة بين أهالي مدينة رداع، الذين أكدوا تمسكهم بحقهم في محاكمة المتورطين، مشددين على أن هذه الجرائم لن تسقط بالتقادم.

أهالي رداع دعوا الإعلام المحلي والدولي، والصحفيين، والمنظمات الحقوقية، إلى إعادة تسليط الضوء على هذه الجريمة الوحشية، التي تمثل واحدة من جرائم الحرب التي ترتكبها جماعة الحوثي بحق المدنيين، في ظل غياب العدالة.

ورغم تعهدات سابقة من الجماعة بمحاكمة المتورطين عقب وقوع الجريمة، إلا أنها سرعان ما تنصلت من وعودها، وبدلاً من تقديمهم للمحاكمة، ها هي تكرّم المتهمين وتمنحهم مناصب عليا، مما يعمق من معاناة الضحايا ويعزز الشعور بعدم المحاسبة.

فيكتور بوت..

«تاجر الموت» يعود إلى تجارة الأسلحة من بوابة الحوثيين

إيجاز .. ووال ستريت جورنال - ترجمة :يمن فيوتشر

خرج فيكتور بوت، تاجر الأسلحة الروسي المعروف باسم «تاجر الموت»، من سجن أمريكي قبل عامين تقريبًا في صفقة مع موسكو مقابل نجمة كرة السلة الأمريكية بريتني جرينر. والآن عاد إلى العمل، محاولا التوسط في بيع الأسلحة الصغيرة للمسلحين الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن.

أمضى الرجل البالغ من العمر ٥٧ عامًا - والذي ورد أن حياته ألهمت فيلم هوليوود «سيد الحرب» لعام ٢٠٠٥، بطولة نيكولاس كيج - عقودًا من الزمان في بيع الأسلحة السوفيتية الصنع في إفريقيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط قبل اعتقاله عام ٢٠٠٨ في عملية سرية لإنفاذ القانون في الولايات المتحدة.

ومنذ إطلاق سراحه، انضم بوت إلى حزب يميني متطرف مؤيد للكرملين وفاز بمقعد في جمعية محلية عام ٢٠٢٣، ويبدو أنه يطوي الصفحة على أيامه كسمسار أسلحة. عندما ذهب مبعوثو الحوثيين إلى موسكو في أغسطس/آب للتفاوض على شراء أسلحة أوتوماتيكية بقيمة ١٠ ملايين دولار، واجهوا وجهًا مألوفًا: بوت ذو الشارب، وفقًا لمسؤول أمني أوروبي وأشخاص آخرين مطلعين على الأمر.

إن عمليات نقل الأسلحة المحتملة، التي لم يتم تسليمها بعد، تتوقف قبل بيع الصواريخ الروسية المضادة للسفن أو الطائرات والتي قد تشكل تهديدًا كبيرًا لجهود الجيش الأمريكي لحماية الشحن الدولي من هجمات الحوثيين. كانت إدارة بايدن قلقة من أن روسيا قد تزود الحوثيين بمثل هذه الأسلحة المتقدمة للرد على دعم واشنطن لأوكرانيا، لكن دون دليل على إرسال هذه الصواريخ، أو أن بوت متورط في مثل هذه الصفقة. وشحنات الأسلحة الصغيرة إلى الحوثيين سوف تعارضها واشنطن، التي صنفت المسلحين في اليمن كجماعة إرهابية.

إن تسليح طرف متحارب في الصراع في الشرق الأوسط من شأنه أن يشكل تصعيدًا بالنسبة لروسيا، التي كانت تعمل على تعزيز العلاقات الأمنية مع طهران لكنها ابتعدت بشكل عام عن المواجهة بين إسرائيل وأعدائها المدعومين من إيران.

رفض ستيف زيسو، المحامي من نيويورك الذي مثل بوت في الولايات المتحدة، مناقشة ما إذا كان موكله قد التقى بالحوثيين. وقال زيسو: «لم يكن فيكتور بوت في مجال النقل لأكثر من عشرين عامًا. ولكن إذا سمحت له الحكومة الروسية بتسهيل نقل الأسلحة إلى أحد أعداء أميركا، فلن يكون الأمر مختلفًا عن قيام الحكومة الأميركية بإرسال أسلحة وأسلحة دمار شامل إلى أحد أعداء روسيا كما أرسلتها إلى أوكرانيا». وبحسب أشخاص مطلعين على الأمر، فإن صفقة الأسلحة الصغيرة التي قيل إن بوت كان يتوسط فيها كانت مع ممثلين حوثيين سافرا إلى موسكو تحت غطاء شراء المبيدات الحشرية والمركبات وزارا مصنع لادا. ولم يعرف الأشخاص المطلعون على الصفقة ما إذا كانت الصفقة قيد التفاوض بناء على طلب الكرملين أو بموافقته الضمنية فقط. وفي حين كان الحوثيون يسعون للحصول على أسلحة روسية الصنع، لم تتمكن صحيفة وول ستريت جورنال من تحديد المصدر المحدد للإمدادات المخطط لها. ورفض متحدث باسم الحوثيين التعليق. ولم يرد الكرملين على طلب التعليق. ستكون الشحنتان الأوليتان في الغالب من بنادق AK-٧٤، وهي نسخة مطورة من بندقية AK-٤٧ الهجومية. ولكن خلال الرحلة، ناقش ممثلو الحوثيين أيضًا أسلحة أخرى قد يبيعها الجانب الروسي، بما في ذلك صواريخ كورنيت المضادة للدبابات والأسلحة المضادة للطائرات، وفقًا للمسؤول الأوروبي وأشخاص آخرين مطلعين على الأمر، قالوا إن عمليات التسليم قد تبدأ في وقت مبكر من شهر أكتوبر/تشرين الأول إلى ميناء الحديدة تحت غطاء الإمدادات الغذائية، حيث نفذت روسيا بالفعل عدة عمليات تسليم للحبوب. وعندما أطلق سراح بوت في صفقة تبادل الأسرى في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢، وصف مسؤولو البيت الأبيض ذلك بأنه قرار صعب لكنه السبيل الوحيد لإخراج جرينر من مستعمرة جزائية روسية. وأكدوا أن بوت قضى بالفعل ١٢ عامًا في سجون الولايات المتحدة. وقال مستشار الأمن القومي جيك سوليفان في ذلك الوقت إن الحكومة الأمريكية أجرت تقييمًا للمخاطر المترتبة على إطلاق سراح بوت قبل التبادل وخلصت إلى أنها مقبولة.

وقال سوليفان: «نعتقد أننا قادرون على إدارة هذه التحديات، لكننا سنظل يقظين باستمرار ضد أي تهديد قد يشكله فيكتور بوت على الأميركيين، وعلى الولايات المتحدة في المستقبل». «أود فقط أن أشير إلى أنه لا يوجد نقص في تجار الأسلحة والمرتزقة في روسيا». ولم يستجب متحدث باسم مجلس الأمن القومي لطلب التعليق على أنشطة بوت الحالية. ومنذ إطلاق سراحه من السجن، ظهر بوت في كثير من الأحيان على التلفزيون الروسي كمعلق على السياسة الروسية ومنتقد للولايات المتحدة، التي قال إنها عازمة على تفكيك روسيا. كما تم الاستشهاد به أحيانًا في وسائل الإعلام الروسية كخبير في تجارة الأسلحة. وقال إنه احتفظ بصورة للرئيس الروسي فلاديمير بوتن على جدار زنزانته طوال فترة احتجازه في الولايات المتحدة، ودعم بقوة غزو أوكرانيا. ستمتد مبيعات الأسلحة للحوثيين من مسيرة بوت التي استمرت لعقود من الزمان في بيع الأسلحة لبعض أكثر العملاء إثارة للجدل في العالم.

ولد بوت عام ١٩٦٧ في دوشانبي، طاجيكستان، التي كانت آنذاك جزءًا من الاتحاد السوفييتي، وفقًا للسجلات الرسمية، وعمل مترجمًا عسكريًا، وتعلم الفرنسية والإنجليزية والعربية والفارسية والبرتغالية. تم إرساله لمساعدة القوات الأنغولية خلال الحرب الأهلية في الثمانينيات. وبعد تفكك الكتلة الشيوعية عام ١٩٩١، اشترى بوت طائرات شحن عسكرية روسية واستخدمها لنقل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا. وبرز بوت لأول مرة في الأذهان بعد أن فرضت عليه الولايات المتحدة عقوبات عام ٢٠٠٥ بسبب مقايضته الأسلحة بالماس مع تشارلز تايلور، الرئيس الليبيري السابق والمجرم المدان بارتكاب جرائم حرب. كما اتهمه خبراء الأمم المتحدة بانتهاك حظر الأسلحة الدولي المفروض على أنجولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

على غرار حزب الله

إستراتيجية أمريكية جديدة لاستهداف قادة الحوثيين كما حدث مع حزب اللّه

في 4 أكتوبر الجاري، شنت القيادة المركزية الأمريكية هجمات جوية على 15 هدفًا عسكريًا لجماعة الحوثي المدعومة من إيران، ردًا على تصاعد اعتداءاتها ضد السفن التجارية والعسكرية في البحر الأحمر وأهداف إسرائيلية.

إيجاز .. لونج وور جورنال

ورغم الضغوط العسكرية، لا تزال الجماعة تُمارس هجماتها، ما يعكس الحاجة لاستراتيجية أكثر صرامة تستهدف قيادتها العليا، كما حدث في مواجهة إسرائيل لحزب الله.

في هذا الإطار، يستعرض موقع «لونج وور جورنال» أبرز قادة الحوثيين ودورهم في الهيكل القيادي للجماعة، بالإضافة إلى العقوبات الأمريكية المفروضة عليهم:

• عبد الملك بدر الدين الحوثي

زعيم الحوثيين، ويعرف أيضًا بـ(أبو جبريل).

فرضت عليه وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات عام ٢٠١٥ بموجب الأمر التنفيذي ١٣٦١١، وصنفته كإرهابي عالمي عام ٢٠٢١.

•عبد الخالق بدر الدين الحوثي (أبو يونس)

قائد الحرس الجمهوري (احتياطي رئاسي)، قائد القوات الخاصة، وقائد المنطقة الوسطى، بالإضافة إلى قيادته الفعلية لقوات الصواريخ الاستراتيجية.

•محمد علي الحوثي (أبو أحمد)

عضو المجلس السياسي الأعلى ورئيس اللجنة الثورية العليا،

•عبد الكريم أمير الدين حسين الحوثي

وزير الداخلية في حكومة المليشيا

•علي حسين بدر الدين الحوثي

ابن مؤسس جماعة الحوثيين، نائب وزير الداخلية، والقائد الفعلي لقوات الإنقاذ والأمن المركزي.

•مهدي المشاط

رئيس المجلس السياسي الأعلى والسكرتير الخاص لزعيم المليشيا.

•أحمد محمد يحيى حميد (أبو محفوظ)

مدير مكتب الرئاسة، ورئيس مجلس إدارة المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي، ورئيس هيئة الإعلام الحوثية

•صفر مجدي الصوفي

مدير مكتب زعيم الجماعة.

•عبد الحكيم هاشم الخيواني

رئيس جهاز الأمن والمخابرات.

•عبد السلام صلاح والمعروف بـ(محمد عبدالسلام)

رئيس شبكة المسيرة، المتحدث الرسمي، رئيس الوفد التفاوضي، وبارون النفط.

• الشيخ ضيف الله رسام

رئيس مجلس التلاحم القبلي.

•يوسف أحسن إسماعيل المداني

قائد المنطقة العسكرية الخامسة «البحر الأحمر».

فرضت عليه وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات كـ«شخصية مصنفة بشكل خاص» وكـ«إرهابي عالمي» (SDGT) في ٢٠ مايو/أيار ٢٠٢١.

•محمد أحمد أحمد مفتاح

النائب الأول لرئيس الوزراء، عالم وفقيه، ورئيس اللجنة العليا

إيجاز

الأخيـرة

الإثنين 6 ربيع الثاني 1446 هـ 7 أكتوبر 2024م العدد (66)

انفجار أسطوانة غاز منزلي يودي بحياة 5 أشخاص في حضرموت

عدن – سبأنت

بعث عضو مجلس القيادة الرئاسي اللواء الركن فرج سالمين البحسني، برقية عزاء ومواساة إلى أسرة آل بن بكر العوبثاني بمنطقة القارة في غيل باوزير، عزّاهم فيها بوفاة ٥ من أفراد أسرتهم، جراء انفجار أسطوانة غاز.

وأعرب عضو مجلس القيادة الرئاسي، عن مشاطرته لأسرة آل بن بكر أحزانهم في مصابهم الأليم..مبديًا استعداد مجلس القيادة الرئاسي تقديم المساعدة والرعاية الصحية والعلاج اللازم للمصابين من أفراد الأسرة.

وعبّر اللواء الركن البحسني، عن خالص العزاء وعظيم المواساة إلى أسرة آل بن بكر بهذا المصاب الأليم..متمنياً الشفاء العاجل للمصابين والجرحى

كاريكاتير

التعليم العالي: برامج الدبلومات المهنية (غير معترف بها)

أكدت وزارة التعليم العالي والتدريب المهني عدم اعترافها ببرامج الدبلومات المهنية (بعد الثانوية) الصادرة من الجامعات الحكومية.

وأوضحت الوزارة، في بيان، استمرار قرارها بإيقاف هذه البرامج في الجامعات الحكومية، وعدم الاعتراف بها أو تعميد شهائدها باعتبارها (مخالفة). واعتبرت استمرار بعض الجامعات في فتح هذه البرامج المخالفة «تعديًا على القوانين المنظمة للعملية التعليمية والفصل بين تخصصات الجامعات وتخصصات المعاهد الفنية وكليات المجتمع».

ودعت جميع الطلاب إلى عدم الاستجابة لإعلانات التسجيل في هذه البرامج غير المعترف بها، حرصًا على مستقبلهم.

وأكدت أن كافة برامج الدبلومات الطبية المفتوحة في مركز التعليم المستمر في جامعة تعز (غير معترف بها) وقد تم إيقافها قبل عامين بناء على المذكرة الموجهة -مؤخرًا- من وزير التعليم العالي إلى رئيس المجلس الطبي.

مدير المؤسسة الاقتصادية اليمنية يزور أسر أول شهداء تحرير عدن ويؤكد اهتمام القيادة السياسية بأسرهم

قام مدير عام المؤسسة الاقتصادية اليمنية، العميد سامي السعيدي، بزيارة أسر أول شهداء تحرير العاصمة عدن، الشهيد البطل علي الصمدي والشهيد البطل محمد أمزربة. تأتي هذه الزيارة في إطار حرص المؤسسة الاقتصادية على متابعة أوضاع أسر الشهداء وتقدير تضحياتهم الجسيمة.

خلال الزيارة، استمع العميد السعيدي إلى والد الشهيد علي الصمدي، الذي تحدث عن أوضاعهم المعيشية، مسلطاً الضوء على التهديدات التي تواجههم بإخراجهم من مسكنهم المؤقت بعد أن دمر الحوثيون منزلهم.

وأكد السعيدي أن القيادة السياسية تولي أسر الشهداء اهتماماً بالغاً، وتسعى لتقديم الرعاية الكاملة لهم كأقل واجب وتقدير للتضحيات التي قدمها أبناؤهم دفاعاً عن تراب الوطن.

وأضاف السعيدي قائلاً: «نفخر اليوم بزيارة أسرة شهيدين سطّرا بدمائهما الطاهرة أروع معاني البطولة والتضحية. الشهيدان الصمدي وأمزربة قدّما أرواحهما في سبيل حرية واستقلال الوطن، وهما عنوان مشرف للفداء والتضحية.»

كما أكد العميد السعيدي أن الشهيدين علي الصمدي ومحمد أمزربة كتبا بدمائهما تاريخاً جديداً لعدن، وكانا من أوائل من أطلق شرارة المقاومة الجنوبية والتحرير ضد مليشيات الحوثي التي اجتاحت العاصمة في عام ٢٠١٥م، مشيراً إلى أن بطولاتهما ستظل خالدة في ذاكرة الأجيال القادمة.

وفي لفتة إنسانية، وجّه العميد السعيدي بتكفل المؤسسة الاقتصادية اليمنية بعلاج والد الشهيد محمد أمزربة، الذي يعاني من تدهور حالته الصحية، سواء في الداخل أو الخارج، تقديراً لتضحيات أسرته وبطولاته الخالدة.

سقطرى .. إنقاذ 30 راكبا من الغرق

أنقذت إدارة أمن مديرية قلنسية وعبد الكوري وقوات خفر السواحل في المديرية، ٣٠ راكبا من الغرق بعد تسرب المياه إلى سفينة فيبر جلاس كانوا على متنها.

وذكر مدير فرع خفر السواحل في المحافظة النقيب سعيد أحمد محمد، لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن أمن قلنسية ومركز الحفر السواحل، تلقوا نداء استغاثة من فيبر جلاس تبعد بحوالي ٩ ميل بحري من مدينة قلنسية غرب شمال سقطرى تطلب سرعة إنقاذ ركاب السفينة نظراً لحصول تسرب مائي فيها والخوف من غرقها، موضحا أن السفينة كانت قادمة من ميناء الشحر بمحافظة حضرموت الى سقطرى وعلى متنها ٣٠ مواطن من أبناء المحافظة.

وأضاف أنه عقب تلقي النداء تم تحريك قوارب لموقع الفيبر جلاس ونقل الركاب عبر القوارب الى ساحل مدينة قلنسية وهم في صحة جيدة، بينما واصلت السفينة بطاقمها الابحار نحو ميناء حولاف.

الأجهزة الأمنية بالمهرة تحبط محاولة تهريب كمية كبيرة من القات

تمكنت الأجهزة الأمنية بمحافظة المهرة شرق اليمن، من ضبط كمية كبيرة من نبات «القات» المطحون أثناء محاولة تهريبه إلى دول الجوار.

وقال الإعلام الأمني التابع لوزارة الداخلية، أن شرطة مديرية شحن وجدت على متن احدى السيارات عشرات الكراتين التي في ظاهرها تحتوي على حليب أطفال ومن خلال التفتيش أتضح أن بداخلها أكياس معدة بإحكام وفي معامل خاصة وتحتوي على مادة القات المطحون.

الأمم المتحدة تعيد «طواعية» 142 لاجئاً صوماليا إلى بلادهم

أفادت الأمم المتحدة أنها أعادت «طواعية» أكثر من ١٤٠ لاجئ صومالي عالق في اليمن إلى بلادهم.

وقالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في تغريدة على حسابها في منصة «إكس» الأحد: «وصل ١٤٢ لاجئاً صومالياً تقطعت بهم السبل في اليمن؛ من بينهم ٣١ من صنعاء، إلى ميناء بربرة في الصومال».

وأضافت أنها ساعدت هؤلاء اللاجئين على العودة إلى بلادهم عبر برنامج العودة الطوعية (ASR) التابع لها، وذلك في رحلة بحرية انطلقت من ميناء عدن، جنوبي اليمن.

وأكدت المفوضية الأممية التزامها وشركاؤها في ضمان حق اللاجئين في «اختيار العودة إلى ديارهم»، كما قدمت لهم الدعم في الحصول على «الفحوصات الطبية والمساعدات النقدية وحزمة إعادة الاندماج في الصومال لإعانتهم على بدء حياتهم من جديد».

«مسام»: نزع 1579 مادة متفجرة في أسبوع

أعلن مشروع مسام (Masam) لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام، نزع أكثر من ١,٥٠٠ مادة متفجرة من مخلفات الحرب خلال الأسبوع الماضي.

وأفادت غرفة عمليات المشروع في بيان صحفي، الأحد، أن فرق نزع الألغام تمكنت في إزالة ما مجموعه ١,٥٧٩ لغم أرضي وذخيرة غير منفجرة وعبوة ناسفة من مخلفات الحرب، خلال الفترة بين ٢٨ سبتمبر/أيلول و٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤.وأضاف البيان أن ما جرى نزعه الأسبوع الماضي، تنوع بين ١,٤٤٢ ذخيرة غير منفجرة و١٢٦ لغماً مضاداً للدبابات، إضافة إلى ٦ عبوات ناسفة بدائية، و٥ ألغام أرضية مضادة للأفراد، وتطهير ٢٤٠,٥٧٥ متراً مربعاً من الأراضي في ذات الفترة.

من جهته، أوضح مدير المشروع؛ أسامة القصيبي، أن فرق إزالة الألغام ومنذ بدء عمل المشروع باليمن في يونيو/حزيران ٢٠١٨ وحتى اليوم، نجحت في نزع وتدمير ٤٦٣,٦٧٣ مادة متفجرة من مخلفات الحرب، بما فيها ٣٠٥,١٨٥ ذخيرة غير منفجرة، و١٤٥,٣٠٦ ألغام مضادة للدبابات، و٨,١٥٥ عبوة ناسفة، و٦,٦٠٦ ألغام مضادة للأفراد.

وأردف القصيبي أن إجمالي المساحة التي تم تحييدها وتطهيرها من المواد المتفجرة، خلال نفس الفترة، بلغت أكثر من ٦٠,٥٠٨,٩٢٦ متراً مربعاً من الأراضي الواقعة ضمن نفوذ الحكومة المعترف بها دولياً.